

**عن المال والسياسة:
تجربة مناضل عتيق**

من كتاب:

كريم مروة يتذكر في ما يشبه السيرة



- تحدثنا عن الكثير من الأمور المتعلقة بالحركة الشيوعية وبأحزابها وبالآزمات التي عاشتها ولا تزال تعيشها. وشمل حديثنا المواضيع النظرية والفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية وحتى السياحية. غير أن ثمة موضوعاً لم نقاربه بأي شكل من الأشكال على الرغم من أهميته في حياة الأحزاب والناس هو الموضوع المالي. وأنا أدرك أنه موضوع يعتبر من المحرمات ومن الأسرار. لكن الكلام عليه يدور على الألسن عندما يتعلق الأمر بالفضائح والانتهاكات التي طاولت، في من طاولت، حزبكم وعدداً من قياديه. لماذا يبقى هذا الجانب غامضاً ومثار شبهات وتكهنات؟ وإني أتوقع الحديث عنه بالقدر الذي تريد من الحرية، وأعدك بأنني لن أقطعك بأسئلتي.

● أولاً دعني أشكرك على صيغة السؤال وعلى السماح لي بأن أتحدث بحرية. ثانياً أؤكد لك أن لا مشكلة عندي في الحديث عن الموضوع، بل أعتبر أن من الضروري إخراجه من دائرة الطلاسم والشائعات. وسأحاول قدر الإمكان أن أتحدث عن هذا الموضوع بوضوح وصراحة لا يتركنا مجالاً للالتباس. ودعني أبدأ بالقول ان موضوع المال في الأحزاب عموماً، وليس في الأحزاب الشيوعية حصراً، مصادره وابواب إنفاقه، هو موضوع دقيق. ولذلك كانت تحرص الأحزاب عادة على عدم الدخول في تفاصيله في تقاريرها المالية. وطبيعي أن يكون ثمة اختلاف في صيغة التعامل مع هذا الموضوع، بين بلداننا والبلدان الأوروبية. ومصدر الاختلاف الاساسي، بالنسبة لبلداننا، هو ان الاحزاب الشيوعية واليسارية كانت تعيش لفترات طويلة في ظروف سرية،

وكانت تعاني الكثير من القمع والاضطهاد، الامر الذي جعلها تحافظ على سرية اوضاعها، ولا سيما منها ما يتعلق بمصادر تمويل نشاطها في وجوهه المتعددة. في حين ان الأحزاب البرجوازية لم تكن بحاجة إلى إخفاء أو إعلان مصادر تمويلها، بحكم تركيبها الاجتماعي ووجود فئات ميسورة وغنية، ورجال مال وأعمال، في مواقع القيادة فيها وفي صفوفها. وكانت الاحزاب الشيوعية، بحكم ولائها للمركز الاممي المتمثل بالإتحاد السوفياتي، في موقع الاتهام بأنها تمويل نشاطها من المساعدات المالية التي كان يقدمها لها المركز الأممي هذا. وهي «تهمة» لا تسيء إلى هذه الأحزاب، رغم أن المساعدات لم تكن بأحجام كبيرة، وكانت، بمعظمها، واضحة وذات نفع عام، وخالية من الفساد. في حين ان التمويل الذي كان يأتي من الخارج للحركات السياسية وغير السياسية في بلداننا، من الاتجاه الآخر، كانت، بمعظمها، توظف، إما في محاربة الشيوعية، أو في تعميم الفساد في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية. إلا أن هذه «التهمة» سرعان ما صارت نهجاً ثابتاً لدى الحكومات المتعاقبة في محاربة الحزب الشيوعي ومجمل حركة اليسار.

أردت من ذلك ان اقول إن تلك الظروف هي التي جعلت من موضوع المال في الاحزاب الشيوعية موضوعاً مثيراً للأسئلة. ولأن هذه الاحزاب كانت جميعها أحزاباً فقيرة، ولأن المساعدات التي كانت تأتي إليها، او لبعضها، من المركز الأممي، كانت متواضعة الحجم، بالمقارنة مع حاجات هذه الأحزاب، وكانت عينية في معظم الاحيان، فقد كان اي جدل حول المال الحزبي، ايا كان مصدره، ولا سيما اذا أتى من شيوعي مفصول من الحزب، أو من شيوعي معترض على الحزب لأسباب ذاتية شخصية من شتى الأنواع، أو لأسباب سياسية، كان يثير الكثير من الأسئلة، داخل الحزب المعين او خارجه. وكانت تخترع القصص والأخبار.

وبالعودة إلى أساس الموضوع أحب ان أقدم، لأول مرة في شكل صريح وعلني، بعض المعطيات حول تجربتي في مجال المسؤولية عن المال داخل

الحزب الشيوعي. فقد كلفت، بعد المؤتمر الثاني، وتحديدًا في عام ١٩٦٩، بالمسؤولية المالية في الحزب، من ضمن مسؤوليات أخرى، بحكم الموقع الذي وضعت فيه كمساعد للأمين العام للحزب نقولاً شاوي. ترددت، يومذاك، كثيراً في قبول المسؤولية، بالنظر لجهلي المطلق بأصول هذا العمل، ولغرتي عن هذا الميدان حتى لغرض تحصيل المال من أجل تأمين معيشتي، قبل أن أتزوج، ثم بعد أن تزوجت وصرت رب عائلة. وهي الغربة التي انتسبت إليها بالوراثة. فضلاً عن أنني كنت اميل، بطبيعتي ومنذ شبابي الأول، للعمل السياسي والفكري، وليس لأي عمل من هذا النوع الجديد، وحتى لأنواع أخرى، مثل العمل في الميدان العسكري والأمني. وقيل لي، يوماً، من أجل إقناعي بتسلم هذه المسؤولية، بأن ما اعتبره عائقاً أمام تحملها، أي المسؤولية، هو المطلوب، بالتحديد. وكان ذلك غريباً عليّ. وهكذا فرض عليّ أن أدخل في هذه التجربة الصعبة. وبقيت في هذه المسؤولية ما يزيد على عشرة أعوام. وكان إلى جانبي، دائماً، اختصاصيون في العمليات الحسائية والمحاسبة، وكذلك في الإدارة. الا انني لم اکتف بهؤلاء المعاونين. فقد حاولت أن أتعلم ما لم أكن أحب أن أعلم، رغم أنني كنت قد قرأت الكثير من كتابات لينين، التي تحفز الشيوعيين على التعلم من البرجوازية كيفية إدارة الاقتصاد، في شتى جوانبه وفروعه، كشرط من شروط الانتماء للشيوعية، من حيث هي فكر ومشروع سياسي، ومن حيث هي مشروع سلطة في المستقبل. وبإمكاني القول، بحزم، ومن دون تردد، بأن المال الذي كان يصل إلى الحزب الشيوعي كان مالياً حلالاً، بكل معنى الكلمة. وكان يأتي من المصادر التالية:

١. اشتراكات الاعضاء

٢. تبرعات الاصدقاء

٣. التبرعات التي كانت تأتي من المؤسسات الصديقة للحزب، أي المؤسسات التي كان يؤسسها شيوعيون أو أصدقاء للحزب، بدعم سياسي ومعنوي من الحزب (لأن المال لم يتوفر عند الحزب للدخول مباشرة في توظيفات، ولأن القانون كان يحظر ذلك فقط على الأحزاب اليسارية).

٤. الموارد التي تأتي من نشاطات جماهيرية، من شتى الأنواع، بما فيها النشاطات الفنية.

٥. الحملات التي كانت تقوم بها منظمات الحزب في الخارج، من خلال الحفلات الفنية والتبرعات والمزادات العلنية، الخ...

٦. الحملات المالية الموسمية التي كان يقوم بها الحزب، بما في ذلك السهرات المنظمة، واليانصيب، كلما كان يبرز عجز فادح في مالية الحزب.

وقد أضيفت إلى تلك المصادر، خلال الحرب، الأموال التي كانت تأتي إلى الحركة الوطنية من العراق وليبيا والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية. أما المساعدات التي كانت تأتي من الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية، كما أشرت إلى ذلك قبل قليل، فكانت متواضعة في أحجامها، وكانت في معظمها، عينية، مثل الورق للصحف والمجلات، والمنح الجامعية، والمنح الطبية والمنح التي كانت تقدم للكوادر الحزبية للراحة في منتجعات البلدان الاشتراكية.

ويشهد رفاق أمس، رفاق تلك المرحلة من تاريخ الحزب والبلاد، كم بذلت من جهد مع معاوني لتأمين أكبر قدر ممكن من الموارد المالية للحزب، برغم الصعوبات الكثيرة، التي تمثل بعضها بقلة التجربة، وتمثل البعض الآخر بالصعوبات السياسية في البلاد، وتمثل البعض الثالث بالعقبات التي واجهتنا في العمل مع مؤسسات الدول الاشتراكية. ويشهد رفاق تلك المرحلة ورفاق اليوم إن الإنفاق المالي في الحزب، أمس واليوم ودائماً، لا يتم إلا وفق القرارات التي تتخذها الهيئات القيادية. وإذا كان قد حصل، في الماضي، أو قد يحصل في المستقبل، خطأ ما في هذا الانفاق، فإنه يعود، مثل الخطأ في السياسة، إلى الخطأ في التقدير، لا إلى أسباب أخرى مما تحاول بعض الأوساط إلصاقها بالحزب، وهو بريء منها.

إلا أن لي تجربة في هذا العمل ارى من المفيد ان تعرف، لأنها غير معروفة، سواء من قبل الشيوعيين ام من قبل الرأي العام في بلادنا. فقد

حاولت مرات عديدة أن استخدم علاقة الحزب الرسمية بقيادات عدد من الاحزاب الحاكمة في البلدان الاشتراكية، بما في ذلك في الاتحاد السوفياتي، لتأمين اتفاقات اقتصادية بين عدد من المؤسسات في هذه البلدان ومؤسسات لبنانية يملكها شيوعيون أو اصدقاء للحزب أو حتى رأسماليون غير سياسيين، بهدف الحصول على قسم من المال تقدمه هذه المؤسسات للحزب في شكل تبرعات مالية أو عينية. وإذ اسمي هذا النوع من المداخل تبرعاً، فلأن الواقع هو كذلك. وكنت ارفض، دائماً، إعطاء صفة أخرى لهذه العطاءات، لأن الحزب ليس فرداً، بل هو مؤسسة. وهو لا يقوم بمثل هذا الجهد الا لأسباب سياسية تتعلق بتأمين دخل يتيح له القيام بنشاطه السياسي. ذلك ان أعضاء الحزب، وهم بمعظمهم من فقراء بلادنا، لا يستطيعون، باشتراكاتهم الهزيلة، تأمين حاجات الحزب المالية. الا ان الحصيلة العامة لهذه المحاولات كانت أقرب إلى الفشل، إلا في استثناءات قليلة. ذلك ان الذين كنت التقي بهم من مسؤولي المؤسسات الاقتصادية في هذه البلدان كانوا يعرقلون، في ما يشبه الوقاحة، تحقيق اي اتفاق، برغم التوصيات التي كانت تصلهم من قيادة احزابهم لتسهيل مهمتي ومهمة هؤلاء الاصدقاء. وكثيراً ما كان بعض هؤلاء الاصدقاء ينجحون في تحقيق بعض عملياتهم الاقتصادية عندما كانوا يتوجهون إلى تلك المؤسسات بمعزل عن دعم الحزب، وبالاستقلال التام عنه. وقد تبين لي أن بعض تلك القيادات كان متواطئاً مع اولئك المسؤولين في المؤسسات المشار إليها. وكنت أود أن اذكر اسماء كبيرة معروفة ممن سافرت معهم أكثر من مرة إلى أكثر من بلد اشتراكي، لتحقيق عمليات من هذا النوع المشار إليه، لولا انني أخشى من أن هؤلاء الاصدقاء لا يرغبون في زج اسمائهم بهذه الأمور. والواقع هو أن السبب الاساسي في الفشل الذي أتحدث عنه بمرارة إنما يعود إلى كون معظم هؤلاء الذين اشير اليهم من قياديين تلك الاحزاب ومن المسؤولين الاول في تلك المؤسسات كانوا غارقين في الفساد إلى ما فوق رؤوسهم. لذلك كان يصعب عليهم طلب الرشوة من قائد حزبي مثلي. ولم أكن على استعداد لتقديم مثل هذه الرشاوى. وأكتفي هنا بالإشارة إلى واحد من

هؤلاء القياديين في الأحزاب، الذي كان سكرتيراً للحزب البولوني، ثم صار رئيساً للوزراء، ثم أقصي من منصبه وحوكم بتهمة الفساد. وكانت قد وقعت مشادة حادة بيني وبينه في عام ١٩٧٧، حين التقيته في مكتبه في وارسو. وقد واجه هذا المصير قياديون آخرون من احزاب اخرى بما فيها الحزب الشيوعي الكوبي، بقرار من كاسترو. وكان سبب أقصائهم تورطهم في الفساد، وفي بعض الأحيان بسبب دورهم في إفشال عمليات اقتصادية كنت أقترحها، ورفضت، وجيّرهما هؤلاء المسؤولون إلى آخرين، وقبضوا ثمن ذلك مالا، أو حصصاً أو سوى ذلك من الرشاوى. وكان بعض تلك الاتفاقات التي عقدها هؤلاء المسؤولون تتعارض مع مصلحة البلد ومصلحة المؤسسة الرسمية المعنية ذاتها.

كانت التجربة مؤلمة لي وللحزب. ولم يكن بالامكان تعميم هذا الأمر على جمهور الشيوعيين، في ذلك الحين، لأنه كان سيحدث اثراً سلبياً في النفوس، ويؤدي إلى الاحباط. وفي تقديري فان مظاهر الفساد تلك، التي كانت مستشرية في قيادات الدول الاشتراكية، هي التي اسهمت في انهيار التجربة الاشتراكية في تلك البلدان. ومع ذلك، وبرغم هذه الصعوبات المشار اليها، فقد تمكنت مع رفاقي الذين شاركوني في المسؤولية، وفي مقدمتهم فؤاد زحيل، ان نؤمن للحزب موارد مالية مهمة، مقارنة بالامكانات الذاتية التي كانت متاحة آنذاك. وبعض هؤلاء الرفاق رهنوا بيوتهم واملاكهم لتسهيل العمل.

وفي الجواب عن السؤال المتعلق بالأموال التي كانت تأتي إلى الحزب من الدول العربية، وهل كان صحيحاً من الناحية المبدئية ان يقبل الحزب الشيوعي أموالاً من دول، ومن هذه الدول بالذات، فانني أجيب بالطريقة التي كنت أجيب فيها عندما كان يطرح هذا السؤال عليّ خلال الحرب من قبل بعض الشيوعيين. كنت اقول لهؤلاء الرفاق بأن للحرب منطناً مختلفاً عن المنطق في زمن السلم. وعلينا ان نقر بذلك، ونتصرف على أساسه. إذ ما دما قد دخلنا في تلك الحرب، وصرنا جزءاً منها وطرفاً أساسياً من أطرافها، فإن الواجب

يقتضي منا أن تؤمن لها شروطها: كيف نعد المقاتلين، وكيف نوّمن السلاح، أو بعضه - لأن معظمه كان يأتي من الاتحاد السوفياتي مجاناً - وكيف نوّمن للعمل العسكري إمكانياته. وكانت تلك اسئلة حقيقية. ولم تكن لدينا وسائل لسد حاجتنا خارج تلك الإمكانيات المقدمة لنا من تلك المصادر، بوصفنا جزءاً من الحركة الوطنية، التي كانت تأتي الأموال اليها، وكانت حصتنا من هذه الاموال، التي كان يحددها المانحون بالاستنسب، حصة لا تتناسب مع حجمنا ودورنا. وقد ذهب القسم الأكبر من ذلك المال الذي تلقيناه من تلك المصادر في الإنفاق على العمل العسكري. وكان جزء منه يوضع في صيغ مختلفة في الاحتياط للمستقبل. وكان هذا الاحتياط، بالنسبة للحزب، القرش الأبيض الذي واجه به صعوبات الأيام السود، التي أعقبت انتهاء الحرب.

هنا، بالذات، تطرح مسألة الاستقلالية إزاء ذلك المال الذي كانت تدفعه لنا في الحرب هذه الدول. والحقيقة هي ان معظم ذلك المال كانت له وظيفة تتلخص في تأمين استمرار الحرب. وكان لكل بلد عربي هدف خاص به من استمرار الحرب. ولكننا كنا نتوهم اننا نورط تلك الدول في حربنا من أجل مساعدتنا في الوصول إلى تحقيق أهدافنا. وهي، في أي حال، قضية تحتاج منا ومن سوانا، من حلفائنا في الحرب ومن خصومنا فيها، ان نعيد تقييمنا لها بشكل موضوعي دقيق، من أجل المستقبل. ويذكر الشيوعيون، بالتأكيد، يوم فوجئنا، عشية الغزو الإسرائيلي، بإيقاف تلك المساعدات. وقد أحدث ذلك قلقاً كبيراً عندنا، بسبب ما كنا نعرفه من احتمال وقوع ذلك الغزو. وكان ذلك في ربيع عام ١٩٨٢. وقد استنفرتنا الحزب بكل قدراته لتمويل المعركة في مواجهة الغزو. واشهد ان الشيوعيين واصدقاءهم كانوا شديدي الاستجابة لطلب قيادة الحزب، دفاعاً عن استقلاليته ضد الضغوط الخارجية، ودفاعاً عن استقلال بلدهم في مواجهة الغزو.

تلك هي محصلة تجربتي في تحمل هذا النوع من المسؤولية الدقيقة والحساسة، والفائقة الصعوبة، في الحزب الشيوعي خصوصاً، وفي كل حزب

وفي كل مؤسسة، بما في ذلك على مستوى الدولة. إلا أنني احب أن أقول، استناداً إلى قاعدة تجربتي هذه وكل تجربتي السياسية في صفوف الحزب الشيوعي وفي قيادته، إن المال، الذي هو عصب الحياة، هو، في الحزب الشيوعي، خصوصاً، موضوع سياسي بالدرجة الأولى. وتحصيله هو عملية سياسية. واختيار مصادره هو، أيضاً، عملية سياسية. ولذلك فإن من أبسط وأهم الشروط لتأمين هذا المال، الذي يذهب لتغذية نشاط الحزب في شتى مجالات وميادين عمله السياسي والثقافي والاجتماعي، هو ان يشترك في هذه العملية كل اعضاء الحزب ومناصريه، كمهمة سياسية، وإلا يقتصر ذلك على الفريق المكلف بهذه المهمة من أعضاء القيادة. ومن أبسط هذه الشروط وأهمها، كذلك، أن يقدم الحزب نفسه إلى أعضائه ومناصريه، والى الشعب عموماً، في أفضل صورة، كصاحب مشروع سياسي حقيقي للتغيير، مقنع، ليس فقط في الخطة السياسية، بل في تحديد أولياته في هذه الخطة، وفي اختيار صحيح لأشكال النضال من أجل تحقيق مهماته في هذه الخطة.